البلاد تترقب زيارة وفد من رجال الأعمال البريطانيين في فبراير المقبل

توماس: خطة التنمية في الكويت تعتبر «ضوءاً مشعاً» في المنطقة

مايكل توماس

اعلن الرئيس التنفيذي لهيئة (باث فايندر) للتجارة والاستثمار مايكل توماس تنظيم زيارة لوفد من رجال الاعمال البريطانيين للكويت من 21 الى 25 فبراير المقبل بهدف بحث فرص الاستثمار في مشاريع خطة الدولة للتنمية.

وقال توماس انه يتطلع لترؤس الوفد البريطاني الذي يأمل في ان يضم اكبر عدد ممكن من ممثلي كل القطاعات الحيوية والمهمة لخطة التنمية في دولة الكويت كالطاقة المتجددة والصحة والتعليم والتكنولوجيا والسياحة اضافة الى مختلف مشاريع البنى التحية.

وذكر ان رجال الاعمال البريطانيين سيعقدون عدة لقاءات مهمة مع نظرائهم الكويتيين والمسؤولين في الدولة بهدف الاطلاع على الفرص والمشاريع الاستثمارية المتاحة.

وأكد ان الشركات البريطانية مستعدة لمساعدة الكويت في تحقيق خطتها الطموحة لبناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على خلق الوظائف والثروة لأجيال المستقبل.

ووصف توماس خطة التنمية في الكويت بانها «ضوء مشع» وأتت في وقت تعيش منطقة الشرق الأوسط تطورات وتغييرات كبيرة على رأسها تراجع اسعار النفط والتوترات الأمنية كالتي تعيشها سوريا واليمن.

وقال ان «مشاريع الحكومة الكويتية جاءت في وقت مثير جدا حيث ان معظم دول المنطقة قامت بخفض تمويلات المشاريع الكبرى بسبب انهيار أسعار النفط».

واعتبر انه «لا يوجد وقت مناسب لانفاق ثروة البلاد في المشاريع الاقتصادية المهمة والتي ستدر ثروات اكبر في المستقبل عندما يصبح الاقتصاد الكويتي اكثر تحررا من قطاع النفط ويعتمد على كل القطاعات المنتجة».

ورأى توماس ان الحكومة الكويتية ادركت انه عليها القيام بما يجب لتنويع مصادر الدخل القومي حتى لا تواجه البلاد مصاعب وتحديات اكبر في المستقبل وخاصة اذا استمر تراجع أسعار النفط لفترات أطول. واكد ان تميز خطة التنمية في الكويت يكمن في حجم مشاريعها الكبيرة والطموحة واستهدافها لكل القطاعات الحيوية القادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام.

واشاد في هذا السياق بخطة الدولة لضمان توفير اليد العاملة والكفاءات الوطنية المؤهلة لقيادة مشاريع التنمية المحلية معتبرا انه «من الخطأ إطلاق مشاريع بمليارات الدولارات ثم اللجوء الى استيراد الموارد البشرية من الخارج».

وجدد توماس التأكيد على اهمية مؤتمر (النوعية الاستثمارية بالكويت 2015) الذي عقد في لندن مطلع الشهر الجاري مؤكدا ان المؤتمر قدم صورة حية عن التغيرات والتعديلات القانونية التي اجرتها الحكومة الكويتية من اجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وذكر ان مثل هذه المؤتمرات تعد فرصة مهمة لرجال الاعمال الدوليين للاستماع الى أفكار وتوجهات الوزراء والمسؤولين الكويتيين الذين يقودون مشاريع التنمية ولديهم صلاحيات تنفيذ مشاريع خطة التنمية «الطموحة والكبيرة جدا».

واعرب توماس عن قناعته بقدرة الحكومة الكويتية على تنفيذ ما تطمح اليه من اهداف اقتصادية واستراتيجية من خطة التنمية.

مركز سلطان ينظم لموظفيه بطولة لكرة السلة

جانب من التكريم في ختام البطولة

انطلاقاً من التزام شركة مركز سلطان بدعم نمط حياة صحي لموظفيها وتعزيز الشعور بروح الفريق الواحد بينهم؛ أقام «مركز سلطان معاً» بطولتها السنوية لكرة السلة فيج امعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (GUST) . امتدت البطولة على مدى أربعة أيام في 19، 21 و24 من أكتوبر بحضور ودعم إدارة مركز سلطان والموظفين وعائلاتهم وأصدقائهم مما أضفى على الحدث أجواءً مليئة بالحماسة والإثارة.

افتتح فريق مجموعة مطاعم سلطان الحدث برقصة تشجيعية كتحية خاصة للفرق الأخرى المشاركة لكونه حامل لقب البطولة العام الماضي. على مدار أيام البطولة الاربع، أظهرت جميع الفرق المعنى الحقيقي لروح الفريق والحماس وسط تشجيع الأهل والأصدقاء. في ختام البطولة، فاز فريق مكتب الإدارة الرئيسي بالمركز الأول، بينما حل فريق فرع سلوى بالمركز الثاني وفريق فرع الكوت بالمركز الثالث. وفيما يتعلق بأداء اللاعبين الفردي، فقد سمي كل من كريستيان لي، فريتز كيربان، جيس فرايس، بينسون سارغويلا ومصعب خليل بلقب اللاعب الأسطوري بينما حصل اللاعب جيس فرايس على أفضل لاعب. كما فازت نوبلين ديلا كروز من فريق فرع حولي بلقب ملكة الرميات الحرة، ومايكل توزون من فريق حولي أيضا بلقب صاحب الرمية الثلاثية. وحظيت ميرا ماغات من فريق فرع الكوت باللمهة الأفضل. إن «مركز سلطان معاً» هي لجنة تعنى بالانشطة الرياضية والاجتماعية قام باطلاقها مجموعة من موظفي الشركة لتعزيز روح الفريق فيما بينهم وإتاحة الفرصة لهم لمشاركة بعض النشاطات والاهتمامات سوية. وقد عمل اعضاء هذه اللجنة جنبا إلى جنب واجتهدوا لتقديم حدث من الدرجة الأولى لجميع العاملين في مركز سلطان ليتمتعوا ببيئة تحتضن العمل الجماعي من خلال الأنشطة الجذابة والمسلية.

«جويك» والمعهد الكوري يناقشان الشراكة والتنويع في القطاع الصناعي

حامد الملا

عقدت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك)، في العاصمة الإماراتية أبوظبي، ورشة عمل مع المعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتجارة (KIET)، حول الشراكة من أجل التنويع واستحداث فرص العمل، وتأمين النمو المستمر في القطاع الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الكورية.

وقدم الدكتور علي حامد الملا الأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، المتحدث ورقة عمل تناول فيها «التعاون الصناعي بين الخليج وكوريا»، فأشار إلى أنه من بين 16292 منشأة عاملة، فإن 34 % من المنشآت الصناعية موجودة في الإمارات، كما أن 25 % من القوى العاملة في الخليج موجودة في الإمارات».

وقال الملا إن 3.5 % من صادرات كوريا تأتي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وتتركز بشكل أساسي على قطع السيارات والآلات والمعدات الكهربائية والمواد الكيميائية العضوية والسفن والقوارب والمنشآت العائمة، لافتا إلى وجود آفاق كبيرة لزيادة هذه الصادرات بشكل كبير.

وأضاف قائلا: «بينما «تتركز الصادرات الخليجية إلى كوريا بشكل أساسي في مجال الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها، والمنتجات الكيميائية والأسمدة والألومنيوم واللدائن، والمنتجات البلاستيكية والسكر».

وبشكل عام، أمنت البلدان الخليجية 71.2 % من واردات كوريا من النفط الخام، و52.4 % من وارداتها من الغاز الطبيعي عام 2013، في مجال الصناعات التحويلية والكهرباء والمواصلات والأنشطة ذات الصلة، بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية في قطاع البناء، بما في ذلك بناء الطرق السريعة والموانئ والمنشآت الصناعية.

ونوه د. الملا إلى أن 39.8 % من كل مشروعات البناء والإنشاءات التي فازت بها كوريا الجنوبية في الخارج هي في منطقة الخليج. وتوقف عند التعاون الصناعي الخليجي – الكوري، واعتبر أنه «لطالما اعتمدت فعالية هذه الشراكة الاقتصادية بين الدول الخليجية وكوريا على تقلب أسعار النفط وسوق البناء الخليجية أكثر من اعتمادها على أسس مستقرة للتعاون الثنائي».

وأوضح أن «العلاقات الاقتصادية الخليجية – الكورية بحاجة إلى التنويع وإلى أن تشمل قطاعات صناعية أخرى، كما يجب أن يشتمل التعاون بين الطرفين على مشاركة الشركات المتوسطة الحجم ورواد الأعمال من القطاع الخاص».

كما أشار إلى أن دول مجلس التعاون بدأت التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع الحكومة الكورية في يوليو 2008، غير أن هذه المفاوضات توقفت بسبب الأزمة المالية عام 2009، وتدرس الدول الخليجية وكوريا إمكانية استئناف المفاوضات لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة.

وعن الشراكات الصناعية القائمة بين الدول الخليجية وكوريا، قال الملا: إن الشراكات الإماراتية – الكورية قوية في المجال النووي، حيث إن مشروع إنشاء محطة براكة للطاقة النووية تبلغ قيمته أكثر من 20 مليار دولار أميركي، وهو يتألف من أربعة مفاعل نووية تجارية ذات قدرة علي إنتاج طاقة كهربائية بقوة 5.6 غيغاوات بحلول عام 2020.

وأضاف: «لقد افتتحت شركة «غلوبال كيميكال» الكورية الجنوبية، وهي تابعة لشركة «إنوفايشن» الكورية الجنوبية بالتعاون مع «سابك» السعودية مصنع بولي إيتيلين جديدا في أولسان بكوريا في أكتوبر 2015.

وسوف ينتج المصنع مجموعة من البولي إيتيلين عالي الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الشركتان في 5 يوليو 2015 أنهما اتفقتا على تنفيذ مشروع مشترك قيمته 613.9 مليون دولار أميركي لإنتاج منتجات البولي إيتيلين عالي الأداء وتسويقها في سنغافورة.

وأشار إلى الشراكة بين كل من «جي أس» الكورية للإنشاءات و«SK» الكورية الجنوبية للهندسة والإنشاءات المحدودة وشركة «JGC» اليابانية لتنفيذ مشروع الوقود النظيف الضخم في الكويت بقيمة 12 مليار دولار، وهو مشروع يهدف إلى تحديث أكبر مجمع لمصافي النفط في دولة الكويت. وأضاف: «كما وقعت المؤسسات الخليجية والكورية عدداً كبيراً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتسهيل التعاون في مجالي الاستشارات والتمويل.

وعن الفرص الصناعية المستقبلية الخليجية – الكورية، قال د. الملا: يُعتبر قطاع سكك الحديد الخليجي من بين الصناعات الواعدة في المنطقة، حيث إن الحكومات الخليجية تقدم حوافز متعددة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن فرص في هذا القطاع.

وفي هذا السياق، إن الفرصة سانحة أمام الشركات الكورية كي تنضم إلى المستثمرين الخليجيين في مشاريع مشتركة ناجحة. وأضاف: «تركز الحكومات الخليجية بشكل كبير على صناعات قطاع إعادة التدوير التي تعتبر جديدة في المنطقة.

ويُعتبر تحويل النفايات إلى طاقة مصدراً نظيفاً للطاقة في وقت يشجع فيه عدد كبير من الحكومات الخليجية المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

ويسعى عدد كبير من المستثمرين الخليجيين إلى التعاون مع شركات كورية في مجال الصناعات المعرفية، وخصوصا الإلكترونيات والتكنولوجيا المتناهية الصغر (نانو).

شركات النفط الأمريكية تزيد المنصات للمرة الأولى منذ 11 أسبوعاً

تراجع أسعار النفط الخام

قالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية في تقرير أن شركات الطاقة الأمريكية زادت عدد منصات النفط العاملة للأسبوع الأول في 11 أسبوعا برغم استمرار تراجع اسعار النفط الخام.

وأشار تقرير الشركة، إن شركات الحفر الأمريكية أضافت منصتين إلى العمل في الأسبوع الذي ينتهي اليوم 13 من نوفمبر ليرتفع العدد الإجمالي للمنصات إلى 574.

وأوقفت الشركات عمل 103 منصات نفطية خلال الأسابيع العشرة السابقة، في إشارة إلى أن بعض الشركات على الأقل مستعدة لبدء الحفر مجددا حتى برغم تداول اسعار النفط الأمريكي دون 50 دولارا وذلك على أمل ارتفاع الأسعار في المستقبل.

وبلغ متوسط سعر العقود الأجلة للنفط الخام الأمريكي 43 دولارا حتى الآن هذا الأسبوع انخفاضا من 46 في الأسبوع الماضي.

900 وظيفة تعرضها 4 شركات في غرفة الشرقية

تنظم غرفة الشرقية ممثلة بمركز التوظيف غداً لقاءً توظيفياً لـ948 وظيفة تعرضها أربع شركات في المنطقة، وذلك بمقر الغرفة الرئيسي بالدمام.

ويأتي هذا اللقاء في إطار حرص الغرفة على دعم جهود توطين الوظائف، والإسهام في توفير فرص العمل للمواطنين، وتلبية احتياجات قطاع الأعمال من الكوادر الوطنية المؤهلة في مختلف المجالات، من خلال استقطاب الكفاءات البشرية الوطنية من مختلف التخصصات التي تتلاءم مع متطلبات قطاع الأعمال.

وتسعى الغرفة من خلال اللقاء إلى تعزيز علاقات التعاون والتكامل والتنسيق المشترك مع جميع الجهات المعنية بشؤون التأهيل والتدريب والتوظيف، والعمل على إقامة علاقات متينة معها في المجالات التي تخدم المجتمع، وقطاع الأعمال على وجه الخصوص. يذكر أن غرفة الشرقية نظمت خلال العام الماضي 14 لقاءً توظيفياً استقبلت خلاله نحو 12.687 طالب عمل، واستفادت منها 1887 منشأة، وأسهمت في توفير 7800 فرصة وظيفية إلى جانب 100 فرصة وظيفية وفرها مركز التوظيف بالغرفة لعدد من الأيتام واليتيمات في المنطقة الشرقية.

«ستاندرد آند بورز» تعدل تصنيف مصر إلى مستقر من إيجابي

عدلت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني توقعاتها الائتمانية السيادية لمصر بالخفض إلى مستقرة من إيجابية، وابقت التصنيف الحالي للدولة عند B-. وقالت إن النظرة المستقبلية المستقرة لمصر تعكس أن مصر ستظل مستقرة سياسيا إلى حد بعيد، وأن اقتصادها سيواصل النمو تدريجيا. واضافت أن التصنيفات الخاصة بمصر تظل مقيدة بالعجز المالي الكبير، وارتفاع الدين المحلي، ومستويات الدخل المنخفضة.

وتوقعت ستاندرد آند بورز أيضا أن يدعم الاستقرار السياسي بوجه عام نمو الاقتصاد المصري، وأن تظل مستويات العجز المالي والدين المحلي مرتفعة في الفترة 2015-2018. كما توقعت أن تواصل مصر الاستفادة من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي.